STRATEGIECS®

ستراتيجيكس®

# تحالف I2U2 نموذجاً:
## المشروعات الجيواقتصادية في غرب آسيا
## كأداة لملء الفراغ الاستراتيجي

حقوق النشر محفوظة ©2023

**أنس القصاص**

خبير في الشؤون الدولية والاستراتيجية وقضايا الحرب والسلام

في الثاني والعشرين من فبراير 2023، انطلق المنتدى الاقتصادي الأول لمجموعة I2U2 التي تضم الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة الإماراتية أبوظبي، وهي المجموعة التي تم تدشينها في اجتماع رئاسي جمع رؤساء الدول الأربع في يوليو 2022 بغرض ضمان أمن الطاقة والاتصالات البحرية والبنية التحتية والأمن الغذائي وفقا لبيانها التأسيسي.

قبيل ذلك بأيام (الرابع من فبراير 2022)، صدر بيان مشترك من الهند والإمارات العربية المتحدة وفرنسا يعلن تدشين مجموعة ثلاثية تضم الدول الثلاث للتعاون في قضايا الدفاع والأمن البحري والتغيرات المناخية ومكافحة الأمراض والأوبئة.

بعد ذلك ببضعة أسابيع، قامت المملكة العربية السعودية وإيران بالاتفاق على عودة العلاقات والتوافق لتهدئة قضايا إقليمية شائكة كاليمن وسوريا والعراق وغيرها؛ وهو الاتفاق الذي تم برعاية صينية بما يعتبر قفزة كبيرة للدبلوماسية الصينية واختبار صعب لم تخض بكين مثله من قبل.

بعيد أيام من الاتفاق السعودي الإيراني، قامت إيران والصين وروسيا بعمل مناورات بحرية في خليج عمان لأغراض صنع السلام والاستقرار والبحث والإنقاذ البحري وخدمة مصالح الدول المشاركة حسب بيان البحرية الصينية. وشاركت في المناورة قطع بحرية رئيسية من البحرية الصينية كالمدمرة نانينج والمدمرة تشينينج اللتان تنتميان لطراز المدمرات Type-052 الذي يشكل الهيكل الأساسي للمدمرات الصينية الحديثة.

بعد أيام من المناورة، نقلت صحف أمريكية عن عزم الولايات المتحدة نقل أسطول مقاتلاتها الحديثة العامل في الشرق الأوسط إلى منطقة الإندوباسيفيك حيث النزاع المتصاعد على أشده مع الصين منذ أشهر مع تخصيص بعضها لتدعيم القوات الجوية الأمريكية العاملة في نطاق مسؤولية القيادة الأوروبية. وحسب ما نقلته وول ستريت جورنال عن مسؤولين أمريكيين، فإن طائرات الجيلين الخامس والرابع بلس (على رأسها طائرات إف 35) المنتشرة في الشرق الأوسط سيتم إعادة تموضعها في مسارح العمليات في الباسيفيك وأوروبا مع إعادة نشر لطائرات الهجوم الجوي A-10 المنتمية لحقبة الحرب الباردة التي ستحاول إلى جانب طائرات إف 15 إيجل وإف 16 سد الفراغ الذي سينتج عن هذه الخطوة الاستراتيجية الكبرى في سياق إعادة تموضع القوات المسلحة الأمريكية لمواجهة التغيرات المتسارعة في المنظومة الدولية.

## تأرجح درامي في ثلاثة عقود: كيف ظهر هذا الفراغ الاستراتيجي في المنطقة؟

منذ سقوط جدار برلين والموت السريري للاتحاد السوفييتي منذ أواخر الثمانينيات حتى انتهاؤه الفعلي في ديسمبر 1991، بدأت الولايات المتحدة في إعطاء الشرق الأوسط أهمية كبرى لأسباب تتعلق باعتباره أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم وكذلك للأهمية القصوى للنواتج الهيدروكربونية على استقرار الدولار في الاقتصاد العالمي بعد إلغاء معيار الذهب (صدمة نيكسون 1971) في إطار ما عرف بعد ذلك بالبترودولار وكذلك للدرس القاسي الذي سببه انقطاع النفط العربي عن السوق الأمريكي لعدة شهور بسبب حرب أكتوبر 1973 مما تسبب بشكل كبير في ركود السبعينيات الشهير.

عود على بدء، وحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد كانت واردات النفط الأمريكية من المنطقة في الثمانينيات يشكل أكثر من خمس احتياجات الطاقة الأمريكية اليومية بما يتجاوز مليون برميل. وعندما حدثت حرب الخليج الثانية عام 1991، لم تبطء الولايات المتحدة الخطى حتى لا تواجه أزمة في الطاقة كمثل أزمة السبعينيات، إلى جانب رغبتها بأن يشهد الشرق الأوسط تحولاً ديموقراطيا مثل الذي شهدته منطقة شرق أوروبا على طول عقد الثمانينيات مع تداعي السلطة المركزية للاتحاد السوفييتي.

ومع انتهاء عاصفة الصحراء، استقرت كثير من وحدات الجيش الأمريكي في المنطقة وزاد الاهتمام بالشرق الأوسط على اتساعه لاسيما بعد ذلك في عصر كلينتون خصوصا مع خطط تنشيط التجارة العالمية وبداية عصر المعلومات الذي يتطلب أن تكون منطقة الشرق الأوسط في قلب البنية التحتية للمعلومات الدولية. وطول تلك الفترة ظل التواجد الأمريكي في تمدد تحت مصالح استراتيجية متعددة.

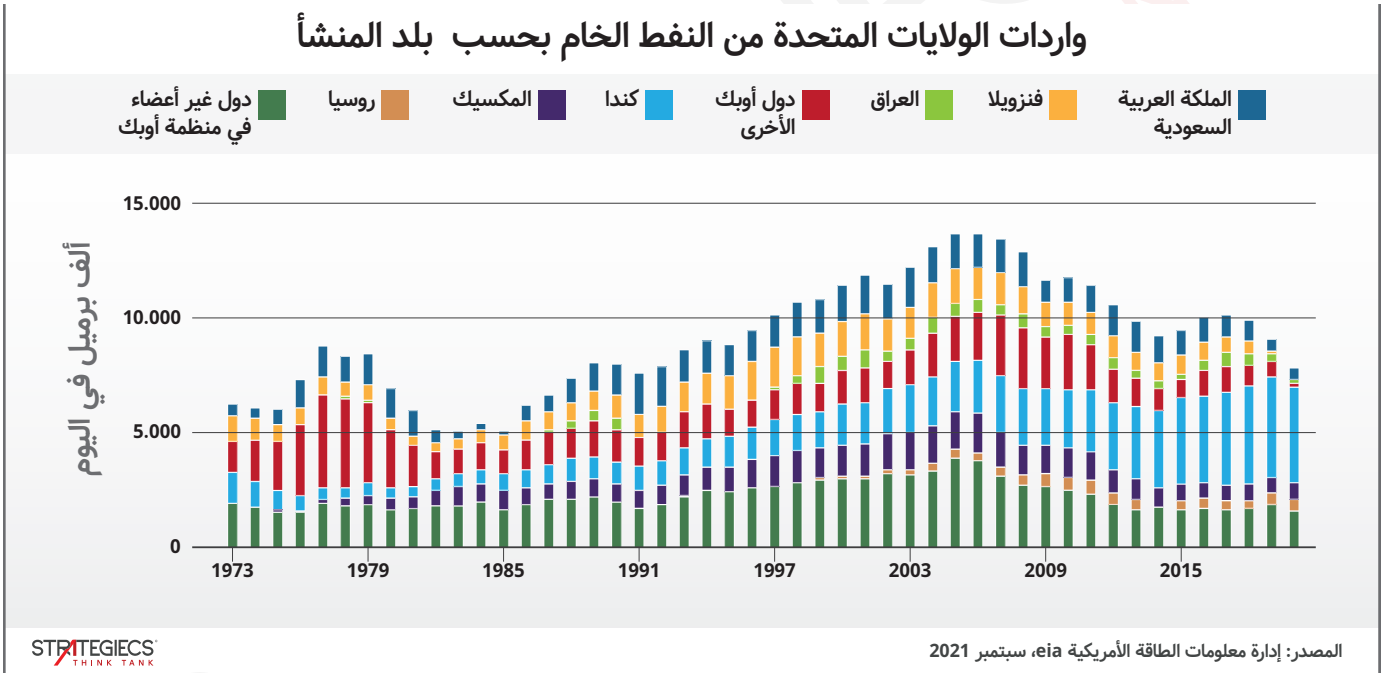


## ألفية جديدة: الحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط

مع بداية الألفية الجديدة التي تزامنت مع عودة جديدة للمحافظين الجدد إلى البيت الأبيض، ظهرت استراتيجية الحرب على الإرهاب كرد فعل جذري للمؤسسة الرسمية الأمريكية على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي بدأت بأفغانستان في 2001 ثم تلتها العراق في ربيع 2003.

وحيث أن الشرق الأوسط أصبح الأولوية الأولى للإدارة الأمريكية، فقد تطلب ذلك إعادة نشر للقوات الأمريكية حول العالم بما في ذلك استدعاء قوات من المناطق الأقل أولوية حينذاك كالباسيفيك وأوروبا. ولم تكن خطة إعادة الانتشار للجيش الأمريكي قفزة حرة في الهواء، فقد جربت القوات الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية استخدام أسلحة ومعدات وقوات بعيدة المدى من قواعد جوام الأمريكية في الباسيفيك وكذلك من القواعد الأمريكية على الأراضي الأوروبية في بريطانيا وألمانيا وإيطاليا في بعض الأحيان. وانتهجت نفس النهج في حروب البلقان في التسعينيات وفق ما ذكره الجنرال ويسلي كلارك في مذكراته (شن الحرب الحديثة) عن حرب كوسوفو التي كان قائد قوات التحالف فيها.

كان الشرق الأوسط في السبع سنوات الأولى من القرن الحالي محط أنظار العالم أجمع وتحديدا القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة التي كانت كان لها في بعض الأوقات ما يربو على نصف مليون جندي في المنطقة بالإضافة إلى قوات من 30 دولة أخرى. لكنه مع نهاية الفترة الثانية للرئيس جورج بوش، بدأ في تنفيذ خطط انسحاب من العراق لأسباب كثيرة منها السياسي والاجتماعي ومنها أيضا الجيوسياسي والاستراتيجي.

ومع اندلاع الأزمة الاقتصادية في 2008 ونشوب أول حرب أوروبية في القرن الحادي والعشرين (الحرب الجورجية الروسية) وتزامنها مع وصول رئيس جديد للبيت الأبيض، بدأت الولايات المتحدة في التفكير بشكل مختلف بعيدا عن اعتبار أن الشرق الأوسط هو مصدر التهديد والفوضى. فمع أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت تظهر تداعيات استراتيجية الحرب على الإرهاب على النظام الدولي الذي بدأ يتحرك كثيرا في اتجاه آخر بعيدا إلى حد ما عن عالم ما قبل 11 سبتمبر لاسيما فيما يتعلق بتعاظم القوة الصينية بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وكذلك تعاظم القوة الروسية بعد استقرار عوائدها الهيدروكربونية والاعتماد المتدرج للقارة الأوروبية والاقتصاد العالمي على النفط والغاز الروسي حيث وصلت موسكو في فترة ما لأن تكون أكبر منتج للمنتجات النفطية في العالم.

## الشرق الأوسط إلى ذيل الأولويات مجددا

لقد كانت استراتيجية الحرب على الإرهاب عبارة عن فعل استنزف الكثير من المقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية، لذا قام أوباما بإيقافها ولم تعد محورا للاستراتيجية الأمريكية واستبدلها بسياسات لمكافحة الإرهاب التي تركز في قدر كبير منها على استخدام التكنولوجيا الحديثة كالمسيرات وتركز بشكل كبير على الضربات بعيدة المدى. فقد دقت حرب جورجيا، إلى جانب خسائر حروب الشرق الأوسط، ناقوس الخطر للولايات المتحدة بأنه لا يوجد شيء مضمون تحت الشمس وأنه ثمة ضرورة قصوى للتفكير في بسط الهيمنة الأمريكية في القرن الجديد ليكون قرنا أمريكيا كما كان سالفه.

كانت الأولوية الأكبر في استراتيجية أوباما هي (احتواء الصين). فقد كانت الصين أكبر المستفيدين من الالتهاء الأمريكي بمكافحة الإرهاب في وقت كانت تكرس فيه بكين القوة والثروة والنفوذ في آن معا. لذلك، فقد قام أوباما بنقل كثير من العتاد الأمريكي في الشرق الأوسط - المتحقق من خطط الانسحاب من العراق بشكل أساسي - إلى مسرح الباسيفيك.

ومع ذلك، كانت القوات الأمريكية الموجودة في الشرق الأوسط لا تزال كافية للتعامل مع أي نزاع يمكن أن ينشأ ولم تكن هنالك فراغات كبرى قد خلفتها ورائها بعد سحب قدر كبير من القوات. لكن الفراغ السياسي كان متعاظما لاسيما مع موقف الإدارة الأمريكية بعدم الرغبة في تصعيد النزاع عبر التضييق على الوجود الروسي في سوريا، وهو الخيط الذي التقطه الروس وبدأوا في نسج علاقات إقليمية مهمة في المنطقة مع الجزائر ومصر والسودان وليبيا وأصبحت موسكو لاعبا مهما في كثير من القضايا الحيوية في المنطقة لاسيما في الأزمتين السورية والليبية.

وحيث أن السياسة لا تعترف بالفراغ، فقد قامت روسيا بتضفير علاقاتها مع لاعبين إقليميين كثر في الشرق الأوسط وفي مواقف كثيرة أعلنت عن نفسها كشريك دولي مهم وطرف يمكن اللجوء إليه في محاولات إعادة تشكيل المنطقة بعد أن تدنت في سلم الأولويات الأمريكي. وبمرور الوقت أصبحت السياسة الروسية فاعلة في كثير من البلدان الواقعة تحت أزمات طاحنة لاسيما سوريا وليبيا والسودان.

في فترة الرئيس ترامب، حاولت الإدارة الأمريكية التعامل بالمتاح في أيديها من كروت سياسية لاستعادة النفوذ والتأثير داخل المنطقة، فقام بوقف الاتفاق الإيراني الذي وقعت عليه الإدارة الأمريكية السابقة وفي المقابل دعم خطة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وخطة للسلام بين إسرائيل وجيرانها. لكن الأدوات الأمريكية لم تحدث تأثيرا عريضا بقدر ما أحدثت من جلبة ضخمة في الأوساط السياسية والاستراتيجية في الشرق الأوسط.

ثم جاءت إدارة الرئيس بايدن ولم يتغير شيء في أولوية الشرق الأوسط لدى صانع القرار الأمريكي، بل على العكس قامت الإدارة الأمريكية في إنزال الشرق الأوسط درجة في قائمة الأولويات الاستراتيجية التي حددها التوجيه الاستراتيجي المؤقت عام 2021، ثم جاءت الأزمة الأوكرانية وصاغت الولايات المتحدة استراتيجية الأمن القومي الجديدة التي قامت بالتأكيد على المؤكد عليه آنفا: إن الشرق الأوسط لم يعد أولوية لنا الآن.

استجابة لذلك، قامت الولايات المتحدة بإجراء عمليات انسحاب طوال الوقت للاستجابة للتحديات التي تواجهها في مسرح الإندوباسيفيك والمسرح الأوروبي. فعلى سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة في يونيو 2022 بوقف برنامج تعزيز قدرات فيلق مشاة البحرية التابع للمنطقة الوسطى الأمريكية MARCENT وإغلاق وحداته ومقاره من المنطقة، ودمج هذا البرنامج في برنامج شبيه له في منطقة الإندوباسيفيك.

في ذات السياق، ووفقا لمسؤولين أمريكيين للصحافة الأمريكية، تقوم الولايات المتحدة بسحب سلاحها الجوي المتطور والمنتمي للجيل الخامس والجيل الرابع بلس من منطقة القيادة الوسطى الأمريكية لإعادة نشره على مسارح العمليات في أوروبا والإندوباسيفيك والاستعادة عنه بطائرات هجومية من طراز A-10 Warthog التي تنتمي لحقبة الحرب الباردة فقط من أجل أن تحل كقوة مكافحة تمرد أو ماشابه في حال الحاجة لذلك. لكن القوات التي تم سحبها والتي تقوم بأدوار استراتيجية لم يعد لها أهمية في سياق الاستراتيجية الأمريكية لخنق الصين وروسيا من العمق.

## رعاية صينية لاتفاق سعودي إيراني: نتيجة حتمية للفراغ الاستراتيجي

كل ذلك الفراغ نجم عنه نجاح أولى خطط الوساطة الصينية في ملف شديد الخطورة والحساسية وهو ملف العلاقات السعودية الإيرانية. حيث وقعت السعودية – الحليف القوي للولايات المتحدة - وإيران – العدو البارز لواشنطن - اتفاقات في بكين وبوساطة وضمان صيني على عودة العلاقات الدبلوماسية مع اتفاق على مبادئ عامة لحلحلة النزاعات الدائرة بينهما في الدول التي تشهد التحامات مكثفة بين الطرفين مثل اليمن والعراق وسوريا ولبنان.

هذا الاتفاق بدأ يؤتي أكله وعقدت مباحثات سعودية يمنية في صنعاء مع الحوثيين، ثم لم تمر أياما حتى عرضت المملكة العربية السعودية خطة لإعادة سوريا لمقعد الجامعة العربية تبعها زيارة وزير الخارجية السعودي إلى دمشق للقاء الرئيس بشار الأسد للمرة الأولى منذ الأزمة السورية.

من لقاء الرئيس السوري بشار الأسد، مع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، دمشق، 18 أبريل 2023، المصدر: مواقع إلكترونية

معظم هذه التطورات تأتي على غير رغبة من الجانب الأمريكي: فتحسن العلاقات السعودية الإيرانية وإن كان خطوة إيجابية صوب تهدئة أزمات المنطقة وتقليل التوتر في مضيق هرمز الذي أضر كثيرا بالتجارة الدولية، لكنه في الوقت ذاته لا يمكن القبول به كونه جاء بضمانة صينية حيث أن المستفيد الحقيقي من هذه التهدئة ستكون الصين بالأساس ولصالح نموذجها التي تحاول الترويج له بمعزل عن النظام الدولي التي تقوده الولايات المتحدة. كذلك، فإن واشنطن لا تزال تعارض التقارب مع سوريا وأكدت على ثبات موقفها من النظام هناك.

لم تكتفي الصين بهذا النجاح بكل تأكيد ولن تكتفي ذلك وستحاول عمل اختراقات دبلوماسية أو عسكرية قادمة كلما سنحت الفرصة بذلك. فيما يأتي ذلك الاتفاق كأولى ثمرات رفع الصين لميزانيتها الدبلوماسية وسط خطط طموحة كمحاولة لتخفيف ضغوط الولايات المتحدة وحلفائها عليها. كما أن نزول بكين للشرق الأوسط هو التفاف صريح على المحاولات الأمريكية لخنق بكين من الأعماق ومن المسافة صفر.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف سيكون رد الفعل الأمريكي على هذه الاختراقات الصينية الكبيرة في الشرق الأوسط؟ وهل يمكن لهذا النهج الصيني أن يكسر الحصار الأمريكي عليها فعلا ويمضي ببكين قدما نحو عالم جديد وبقواعد جديدة؟ أم أنها محاولات يائسة للفرار وتخفيف الضغوط عن بكين؟

**للإجابة على هذا السؤال يجب أن نتعمق جيدا في فهم الآليات والممارسات الأمريكية في تكوين الشراكات والتحالفات.**

## كيف تؤسس الولايات المتحدة شراكاتها وتحالفاتها؟

تكمن مهمة السياسة بشكل عام في الاتساق مع الأفكار المؤسسة للدولة وبناء توافق حولها وترجمتها في إطار سياسات وإجراءات تحقق الرؤى التأسيسية التي قام عليها العقد الاجتماعي لتلك البلد. وفي الولايات المتحدة، تعتبر القيم الرأسمالية هي العقيدة التي بني عليها نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، على نحو يجعل من اقتصاد السوق الحر هو المحرك الأساسي لـ«دمقرطة» النظام السياسي و«لبرلة» المنظومة الاجتماعية.

لذا، فإن الولايات المتحدة تعتبر المسألة الرأسمالية واقتصاد السوق الحر أهم المعايير التي يتعين وفقا لها قياس صلاحية أي قضية أو مسألة من المنظور الوطني. وعلى مدار عقود شكلت هذه القضية محور المبادئ العامة للسياسة الأمريكية، وبناءا عليها أسست تحالفاتها وشراكاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، حتى كذلك داخل النظام الفيدرالي في العلاقات بين الولايات.

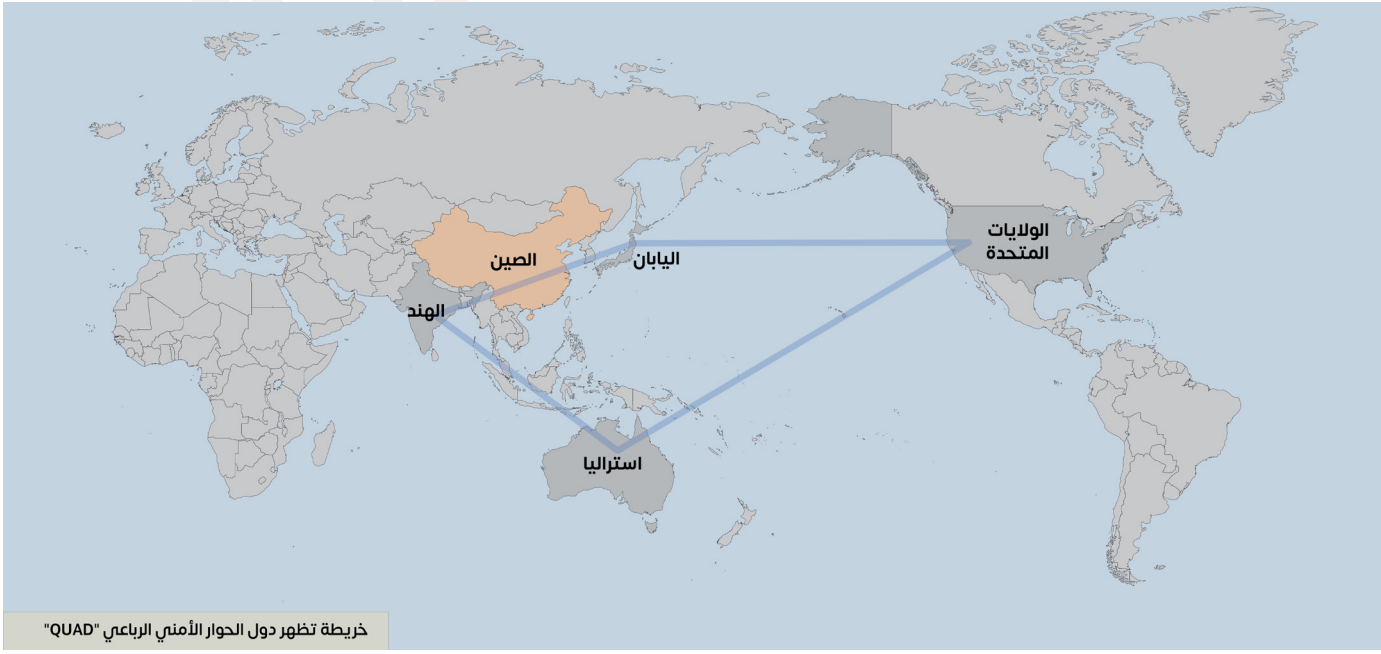


خريطة تظهر دول الحوار الأمني الرباعي "QUAD"

فالمتأمل في تاريخ الشر اكات الأمريكية وتحالفاتها حول العالم، يجد أن معظمها – ومع استثناءات بسيطة – كان الجانب التنموي والاقتصادي فيها هو بداية التحالف وأساسه، وهذا مفهوم بشكل عام على اعتبار التوجه الفلسفي للدولة. جدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تبتدع ذلك بنفسها، فقد شكلت حقبة المركنتيلية التي ركزت على التنافس التجاري في العلاقات الدولية الركيزة الأساسية لبناء الامبراطورية البريطانية التي ازدهرت مع انتصارها في الحرب الأنجلو-أسبانية في منتصف القرن السابع عشر.

حتى في عالم المركنتيلية الجديدة Neo-Mercantilism الذي شكل أسس الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر، لم يغب الأساس الفلسفي للإمبراطورية واستمر السعي الدائم لفتح الأسواق - على اختلاف السبل –كأحد المرتكزات الأساسية (المعلنة) للحقبة الكولونيالية، وفي ذلك أمثلة كثيرة منها التنافسات التجارية التي أدت إلى الحرب الأنجلو-أمريكية (1812) وفتح الأسواق الذي كان الثمرة الأساسية لمعاهدة لندن (1840) بين القوى الأوروبية وحاكم مصر محمد علي. ولم تكن هذه السياسات موجهة فقط للعالم غير الأوروبي فحسب، بل دفعت الامبراطوريات الأوروبية جيرانها الأضعف لفتح الأسواق وهو ما حصل في حالة الطرح الانجليزي في مفاوضات معاهدة فرساي حول كيفية معاقبة ألمانيا.

## صعود الجيواقتصاد Geo-Economics وطبيعة النظام الدولي المعاصر

لقد فتحت السيطرة الغربية على النظام الدولي الباب على مصراعيه نحو دور متعاظم لما يسمى بالجيواقتصاد Geo-Economics. فالتفكير الجيواقتصادي يسبق التفكير الجيوسياسي في العقل الأمريكي (والغربي عموما) أو يندمج معه. فالولايات المتحدة منذ صعودها الكبير بعد الحرب العالمية الأولى تحاول بشكل موسع توسيع نفوذها الاقتصادي في قارات العالم عبر البوابات والمنافذ الرسمية وغير الرسمية.

ويمكن القول بأن الجيواقتصاد كمقترب لخدمة الطموحات الاقتصادية الأمريكية هو ما شكل عالم اليوم، وليس الجانب العسكري فحسب. فالفوز العسكري للولايات المتحدة بالحرب العالمية الثانية لم يكن ضمانة لفرضها قواعد للنظام الدولي التالي على الحرب بل كانت هذه القواعد منتج تضافرت فيه عوامل كثيرة وفي مقدمتها الرغبة الاقتصادية العارمة في تكوين النفوذ وبناء الثروات.

بغض النظر عن الاعتبارات الجغرافية والزمنية، تجد الدولار الأمريكي في الأمام وخلفه الجيش والعتاد يحميه. لذا، نجد مثلا أن الولايات المتحدة سبقت إلى تنشيط التجارة والأسواق في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق خطة مارشال قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) بسنتين. حتى أنه عندما سعت الدول الغربية لمواجهة نفوذ الاتحاد السوفييتي كان السعي الحثيث نحو الانفتاح معه في إطار ما يعرف بحقبة الانفراج الدولي في الستينيات والسبعينيات. وعلى نفس المنوال، فإن مشروعات التكامل الاقتصادي مع دول الباسيفيك كانت أسبق كثيرا من التحالفات العسكرية هناك.

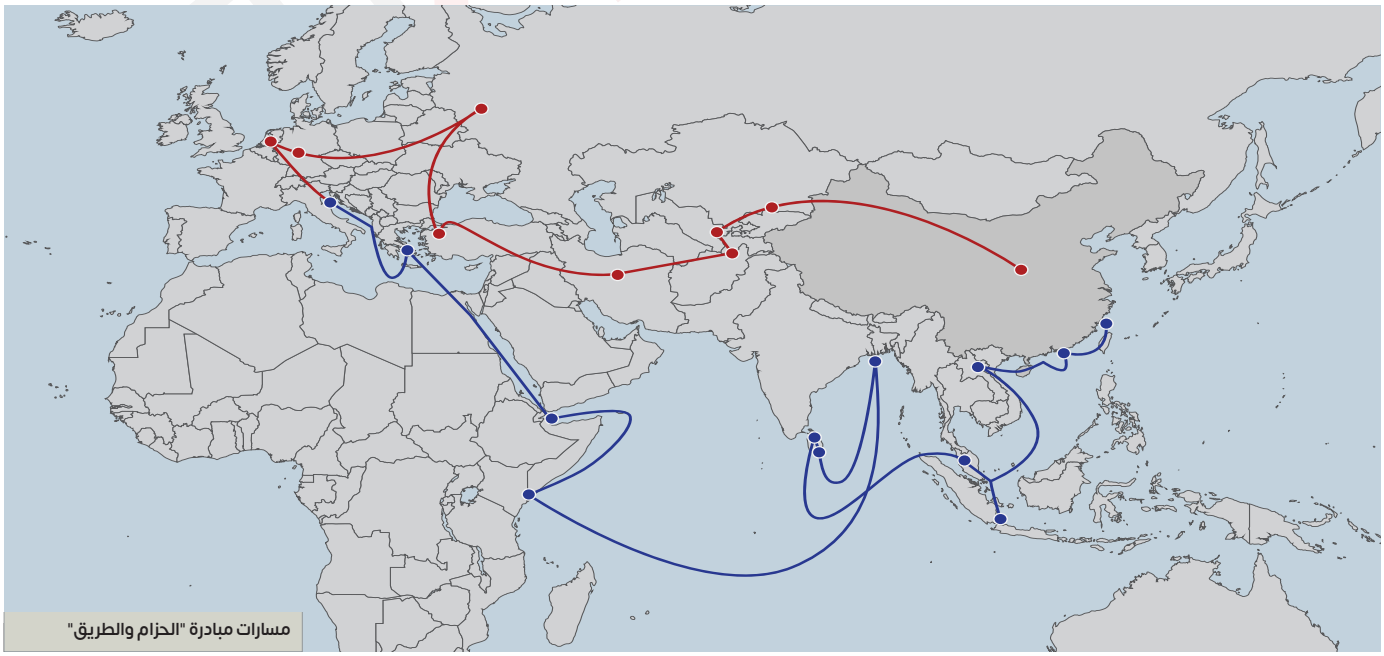

مسارات مبادرة "الحزام والطريق"

ومع تجذر العولمة في جسد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، وبزوغ محفزات النمو كاتفاقيات التجارة الحرة وصناديق الائتمان وتمويلات البنية التحتية وكذلك تعدد المشروعات الجيواقتصادية مثل خطة الحزام والطريق الصينية، أصبح التنافس على الموارد والتسابق نحو تحقيق معدلات نمو أعلى شغلا شاغلا للجميع في المنظومة الحالية.

هذا النهج الأمريكي أصبح وبشكل تلقائي أحد سمات النظام الدولي الحالي لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة. لذا فقد أصابت طريقة التفكير الأمريكية التي هندست بها النظام الدولي وحتى خصومها الدوليين أصبحوا يفكرون بنفس الطريقة بعد أن وضعت الولايات المتحدة القواعد والشروط للترقي داخل المنظومة الدولية. فالمصلحة الاقتصادية ورفع معدلات النمو أصبحت قضايا مقدمة على أي مسائل كثيرة أخرى وجميع مؤسسات الدولة مسخرة لخدمة اقتصاديات النمو التي لم تعد فقط تعني أن ينعم الشعب بالرفاهية لكن الدولة كذلك سترتقي في سلم القوة في النظام الدولي بشكل مطرد كلما قوي اقتصادها وتعددت شراكاتها وزاد معدل نموها.

## توسيع التعاون مع الشركاء: الملمح الأساسي لاستراتيجية الأمن القومي 2022

لا يوجد أدل على ذلك الاهتمام بالجيواقتصاد ورفعه فوق الجيوبوليتيكس من استراتيجيات الأمن القومي التي تحدد توجهات الولايات المتحدة. فمنذ إدارة ترومان وحتى الآن، لا تخلو أي أوراق استراتيجية للولايات المتحدة من مساعي الإدارة لتحرير التجارة وتحفيز النمو وتوسيع الشراكات. وأي تحليل سريع للخطاب الاستراتيجي في تلك الأوراق على مدار الثمانين عاما سيقف عند تلك الحقيقة.

لكن إدارة بايدن اهتمت بشكل كثيف بمسألة توسيع الشراكات أكثر من أي إدارة أخرى ديموقراطية أو جمهورية. ففي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2022، رأت إدارة بايدن أن هذا العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين الذي يظلنا الآن هو عقد حاسم سيخط مصير النظام الدولي الحالي كما سيحدد طبيعة وشكل النظام الدولي المستقبلي. لذا، فإن الاستراتيجية ترى أنه من الضروري أن توطد الولايات المتحدة العلاقات مع شركائها الذين يشاركونها نفس الأفكار والتصورات وفتح مسارات التعاون معهم لأبعد مدى، من التعاون حول الأمن المناخي وأمن الطاقة إلى الأمن الصحي ومكافحة الأوبئة والأمن الغذائي، وكذلك التعاون والتنسيق في الملفات الأمنية ذات الاهتمام المشترك كالأمن البحري ومكافحة الإرهاب والتهريب والإتجار بالبشر وكذلك كل المدخلات التي تؤثر على منظومة الاقتصاد العالمي.

خلال العامين الماضيين، مضت إدارة بايدن بشكل حثيث في تطبيق هذه الغاية فقامت بتأسيس أطر اقتصادية متعددة لتنفيذ مشروعات جيواقتصادية طموحة مثل الإطار الاقتصادي للإندوباسيفيك IPEF والقمة الأمريكية مع جزر المحيط الهادئ PICS في إطار ما يعرف باستراتيجية الإندوباسيفيك الحرة والمفتوحة. كذلك فقد كان من بين الاختراقات المهمة في عام 2022 إنشاء مجموعة I2U2 مع الهند والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والتي يتوقع أن تتجاوز المنظور الجيواقتصادي سريعا وهو ما دعى كثير من المراقبين إلى تشبيهها في تحالف كواد الذي يضم الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان.

رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا يتوسط الرئيس الأمريكي جو بايدن، ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، خلال معرض إيزومي جاردن، 23 مايو ، 2022، طوكيو. المصدر: AP

## مجموعة I2U2: أداة مهمة للتدخل في الشرق الأوسط

في منتصف يوليو 2022، قام رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية والهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة بعقد اجتماع لتدشين مجموعة I2U2، بعد جلسات تحضيرية على المستويات الوزارية ودون الوزارية سبقت هذا الاجتماع على مدار أشهر. هذه القمة الرئاسية تم عقدها في غضون تسعة أشهر فقط من أول جلسة وزارية. وما يشير إلى أهمية هذه المجموعة والاستعجال في تكوينها أن الرباعية الأمنية في الإندوباسيفيك (كواد) تجاوزت العقد من المشاورات الوزارية حتى الإعلان عنها في قمة رئاسية.

الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك يائير لابيد، خلال الاجتماع الافتراضي الأول لمجموعة «I2U2» مع الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد، ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، القدس، 14 يوليو 2022، المصدر: رويترز

## الاستجابة للمنظور الجيواستراتيجي الأمريكي للقرن الجديد

تعتبر I2U2 مبادرة مهمة جدا وذات قيمة إستراتيجية كبيرة حيث أنها تدلل على منظور جيواستراتيجي أمريكي للقرن الجديد يتمثل في دمج الأقاليم الجغرافية ذات التحديات المشتركة بعضها ببعض وتضفير العلاقات العابرة للأقاليم من أجل الحصول على أكبر تأمين ممكن ضد حصول فوضى أو أي أزمة هيكلية أخرى في أي منطقة من المناطق حول العالم، وكذلك من أجل الاستجابة السريعة للأزمات في حال وجود أزمات في المخصصات والميزانية.

قامت الولايات المتحدة بتفعيل هذا المنظور للمرة الأولى في 2019 عندما قامت بدمج منطقة منطقتي المحيط الهادئ والمحيط الهندي ليصبحا منطقة الإندوباسيفيك. لذا فإن هذه هي المحاولة الثانية في نفس الاتجاه حيث ستقوم هذه المجموعة بدمج منطقتي غرب آسيا وجنوب آسيا في بعضهما البعض، بما سيسمح بدور متعاظم للهند في هذا الإطار وكرابط مشترك بين كواد الإندوباسيفيك ومجموعة (I2U2).

وحسبما أوردنا أعلاه، فعلى مدى العقد الماضي، حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تقليص الوجود الأمريكي العلني في غرب آسيا. لكن الفراغ الناتج عن التقشف وعدم الاهتمام الأمريكي بالمنطقة أدى إلى دخول فاعلين محليين وإقليميين تتعارض أهدافهم مع المصالح الأمريكية؛ حيث عادت روسيا من أوسع الأبواب إلى المنطقة بدور متسع ومحوري في الأزمة السورية وعلاقات وثيقة مع إيران، كما قامت الصين أيضًا بتعميق علاقتها الاقتصادية والاستراتيجية مع الدول الإقليمية الكبرى، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل.

لذا فإن وجود هذه المجموعة يساعد الولايات المتحدة على أن تظل منخرطة بشكل كبير في منطقة غرب آسيا دون تخصيص الكثير من الموارد. كما أن هذه المجموعة يمكن أن تساعد بشكل أكبر في احتواء النفوذ الصيني والروسي المتزايد في هذه المنطقة كما أن هذا التحالف يشجع على توثيق الروابط بين القوى الثلاث الصديقة للولايات المتحدة والتي تجمعها علاقات بينية متميزة منذ سنوات.

## من تحالفات كبرى ضعيفة إلى تحالفات مصغرة عالية الديناميكية

منذ سنوات، ومع ضعف المقدرة على التوفيق بين المصالح في إطار الحوكمة العالمية، ومع الوتيرة البطيئة للمفاوضات المتعددة الأطراف في حل المشكلات، وكذلك المأزق الأيديولوجي الذي يغذي التوترات بين الولايات المتحدة والصين، كل ذلك دفع الأطراف الدولية إلى الميل نحو عقد تحالفات مصغرة minilateral blocks تكون قابلة للسيطرة معظم الوقت وأكثر مقدرة على تحقيق الأهداف القابلة للقياس وتحقيق قصص النجاح المتكررة بين أطراف التحالف.

ومنذ سنوات، تواجه الإدارات الأمريكية المتعاقبة انتقادات عديدة بعد القدرة على تحقيق منجزات وقفزات كبرى من تحالفاتها التي تنفق فيها جهودا كبيرا للحفاظ عليها. ومنذ سنوات ومع إدارة أوباما الثانية، بدأ التفكير في عقد تحالفات جديدة تتخطى حدود الجغرافيا الآسرة وترتكز بشكل أساسي على التوجهات الاستراتيجية والفلسفية للدول. وهذه النقطة الأخيرة وإن كانت مستغربة إلا أنها واقعية إلى حد كبير بسبب تغيير الولايات المتحدة لفلسفتها داخل تحالفاتها عبر الانتقال من نموذج «القيادة الأمريكية التي تقوم بتمكين شركائها US-led, Partner-Enabled» إلى نموذج «قيادة الشركاء يقومون بتمكين الولايات المتحدة Partner-led, US-Enabled». لذا، فإن الشركاء يجب أن يمنحوا ثقة استثنائية للقيام بهذا الدور ولن تضع الولايات المتحدة ثقتها إلا في الدول المتحالفة والمصطفة معها بشكل كامل.

هذه النقطة بارزة بشكل استثنائي في تحالف أوكس الأمني الذي يضم الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا وكان أولى نجاحاته بيع الغواصات النووية إلى أستراليا. فالجغرافيا غائبة تمام في هذا التحالف، بنفس القدر الذي حضرت فيه اتحاد القناعات والمصالح.

الرئيس الأمريكي جو بايدن، يتوسط رئيسي الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز، والبريطاني ريشي سوناك، خلال مؤتمر حول شراكة AUKUS، كاليفورنيا، 13 مارس 2023، المصدر: رويترز

بنفس المعنى، فإن الولايات المتحدة تعول كثيرا على الهند في عملية دمج إقليمي جنوب وغرب آسيا في بعضهما البعض، من خلال سد الطريق أمام الصين وتلجيم روسيا في المنطقة التي لم تعد أولوية أمريكية لأجل غير مسمى. ويمكن القول إن الولايات المتحدة تحاول منذ فترة استغلال الهند في التضييق على الصين والترويج لنموذج الاستثمار والابتكار والتكنولوجيا الهندي كنموذج مثالي لما يجب أن تكون عليه الدول، حيث دولة تعتنق النظام الديموقراطي وجهاز دولة واعي بدوره وحياة حزبية تشكل رافعة سياسية للبلاد وحالة من دعم المواهب والابتكار غير مسبوقة.

## هل تتطور هوية مجموعة I2U2 لتشمل الجانب الدفاعي؟

منذ البداية، نشأت هذه المجموعة في صيغتها الوزارية التي كانت تسمى بالمنتدى الدولي للتعاون الاقتصادي قبل أن تمنح اسم I2U2 بعد قمتها الرئاسية الأولى، مركزة على القضايا الاقتصادية ذت الاهتمام المشترك كأمن الطاقة والأمن الغذائي والأمن المناخي والأمن البحري.

لكن هذه الصيغة ليست نهاية المطاف. فهذه هي فقط الصيغة الجيواقتصادية للتحالف الذي يعقد عليه آمال كبيرة في تمثيل المصلحة العليا للدول الأعضاء ودفعها للأمام. لكن الصيغة الجيواقتصادية هي فقط الصيغة الأولى وليست الأخيرة فهذا التحالف الذي يحتمل تطوير صيغته لتكون أقرب للصيغة الاستراتيجية التي تضم الجانب الدفاعي مثل ما عليه الرباعية الأمنية للإندوباسيفيك (كواد) حاليا، حتى إنه منذ فترة إطلاقه الأولى يقال عنه أنه كواد غرب آسيا أو النسخة الثانية للكواد QUAD 2.0.

لذلك، فإنه لتقييم هذا التحالف يجب النظر في العلاقات البينية بين أعضاؤه التي تشكل رافعة مهمة جدا لما سيكون عليه في المستقبل. فكل من الدول الأربع تجمعهم ببعضهم علاقات متميزة جدا خصوصا من النواحي الاقتصادية والدفاعية. كما أن الهدف من هذا التحالف هو المساعدة على استغلال المقومات القومية لدى كل طرف في سبيل مشروع تكاملي عابر للإقليم يساعد في تضخيم المكاسب لكل الأطراف. فالهند تمتلك الخبرات الموسعة في المجال التكنولوجي والغذائي والطبي، في حين تمتلك إسرائيل الريادة في التكنولوجيا الدفاعية وتمتلك الإمارات القدرات المالية الضخمة وتمتلك الولايات المتحدة كثير من تلك العناصر بالإضافة إلى التشبيك بين هذا التحالف وتحالفاتها الأخرى لتعظيم الاستفادة منها جميعا. حينها تأتي التجليات الجيواقتصادية في أبرز صورها.

وهناك ترجيح كبير فيما يتعلق بتطوير المجموعة وإدخال الصيغة الدفاعية عليها، حيث الأطراف الأربعة تجمعهم ببعضهم اتفاقيات دفاعية ثنائية ولا يوجد تحفظات في هذا الجانب إلا فيما يتعلق بتوطين التكنولوجيا العسكرية فهذه نقطة لا تزال تشكل معارضة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة. لكنه من الوارد أيضا أن أي تحالف دفاعي يتم تشكيله لا يتعين أن يكون تطويرا لمجموعة I2U2 حيث أنه من الوارد جدا أن يتشكل تحالف دفاعي جديد من قبل الأطراف الأربعة أو أي أطراف إضافية بعيدا عن هذا التحالف الجيواقتصادي. بل إنه بالنظر في تحالفات الإندوباسيفيك على اعتبار حداثتها والغرض منها الذي يتشابه أو يكاد يتطابق مع المستهدف من تحالف I2U2، يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد تقوم بعمل تحالف دفاعي موزاي للتحالف الجيواقتصادي، مثلما فعلت في الإندوباسيفيك عندما فصلت الرباعية الأمنية (الكواد) الذي تضع فيه واشنطن آمال كبيرة، عن مجموعة الإطار الاقتصادي للإندوباسيفيك (IPEF).

والغرض من فصل التحالف الدفاعي عن التحالف الجيواقتصادي هو وجود تباين في مواقف بعض الدول بين مواقفها الاقتصادية والدفاعية. ولا يوجد مثال أكثر صراحة في ذلك من الهند. فالهند التي تقف في تحالف حقيقي وعميق مع الولايات المتحدة في الجوانب الاقتصادية بل والدفاعية فيما يتعلق بمواجهة الصين، تقف مواقف مغايرة مع إيران في الملف الاقتصادي التي تعتمد الهند بشكل كبير على منتجاتها النفطية وكذلك مع روسيا في الملف العسكري والدفاعي التي تعتمد عليها الهند بشكل كبير في وارداتها العسكرية نظرا لعظم حجم المكون الروسي في سلاح الجيش الهندي.

## هل تعالج مجموعة I2U2 خروقات الفراغ الاستراتيجي في غرب آسيا؟

من بين الإيجابيات المهمة لمجموعة I2U2 أنه قد اكتمل فيه بعض المؤشرات المهمة لأن يكون تحالفا طويل الأمد مثل التكامل واتباع الدول الأربع الأعضاء فيه لمعايير المرونة والاستدامة والحوكمة المؤسسية والحكومية والاستجابة للأزمات. لكن التحالف لحداثته وقلة مخرجاته، فإنه يصعب التنبؤ كذلك بنمط العلاقات الداخلية بين أعضائه واستجابة كل دولة للأخرى في حال حدوث أزمات أو علاقات مضطربة بين أطرافه.

لكنه من المتوقع أن تنجز هذه المجموعة إنجازات جيدة في وقت معقول فيما يتعلق بالمستهدفات المعلن عنها وهي أمن الطاقة والأمن الغذائي وأمن المواصلات والاتصالات البحرية. ويبقى الحديث عن قدرته على معالجة الخروقات التي أحدثها الانسحاب الأمريكي من المنطقة مرهونا بقدرة الهند على القيام بذلك.

والهند وإن كان لها قدرات اقتصادية ومعلوماتية وعسكرية متقدمة، إلا أن هذا الدور جديد عليها في الشرق الأوسط في ظل ظروف استثنائية حيث دخلت الصين في سباق محموم حول النفوذ والقوة في المنطقة وفي وقت لا تزال الصين تحديا كبيرا بالنسبة للهند التي لا تزال على الطريق لكي تكون قوة عالمية.

لذلك، فإنه من المنطقي أن يتم توسيع الشراكات مع لاعبين آخرين كبار مثل فرنسا كي تكون موجودة في هذه الخريطة المعقدة وفي مواجهة الصين في أولى جولاتها الصريحة نحو قمة النظام العالمي. فالاتفاق الثلاثي الهندي الفرنسي الإماراتي يمكن فهمه في نفس السياق الذي يرمي لملء الفراغ الدفاعي والعسكري بالتوازي مع سياق ملء الفراغ الجيوسياسي والجيواقتصادي وقد يقود ذلك إلى صيغة دفاعية موازية كما نبهنا عليه أعلاه ربما تكون فرنسا جزء منها باعتبار وجودها العسكري المعقول في جيبوتي وعلاقاتها الدفاعية الجيدة مع الهند الآخذة في التحسن من وقت لآخر.

وزير الشؤون الخارجية الهندي الدكتور س. جايشانكار، يتوسط وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، ووزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا، خلال اجتماع وزاري ثلاثي في نيويورك، 19 سبتمبر 2022. المصدر: AFP

لكن ثمة تحديات تحتاج الهند لحسمها قبل أن تحسم مسارها داخل الفلك الأمريكي، منها موقفها من الهيمنة الأمريكية ذاته. فلا يستقيم أن تكون الهند رأس حربة في تحالف تقوده الولايات المتحدة من الخلف وهي لا تزال أحد الأطراف المهيمنة داخل مجموعة BRICS وصوتها قد يكون مسموعا أكثر من روسيا. فهذا الموقف وإن كانت تتسامح فيه الولايات المتحدة في فترات مضت إلا أنه توجد مؤشرات في أن رغبة المؤسسات الأمريكية في التسامح مع معارضة قواعد النظام الدولي أصبحت أقل كثيرا من أي وقت سابق.

بالمثل، فإن نيودلهي في حاجة إلى حسم علاقاتها بإيران بشكل مبدئي من أجل ضمان علاقة جيدة مع إسرائيل وكذلك كبح رغبتها الاستثمار في بناء ميناء جابهار الإيراني على خليج عمان. وهو ما لا يصب تماما في المصلحة الإماراتية وسيعترض عليه الإسرائيليون. ويمكن القول إن النقطة الخاصة بأمن الطاقة المذكورة في الخطاب التأسيسي للمجموعة قد يكون الغرض منها تأمين الاحتياجات الطاقوية للهند من الإمارات وإبعادها بشكل كبير عن إيران.

كذلك، فإن الهند وإن كانت تملك من القوة العسكرية اللازمة لممارسة النفوذ فإنها لا تزال في حاجة إلى حاملة طائرات إضافية إلى جانب حاملتيها الموجودتين من أجل نشر قوة يمكن أن تحدث فارقا حقيقيا في مياه غرب آسيا في الخليج العربي وبحر العرب، على اعتبار أن الحاملتين الموجودتين حاليا إحداهما لخليج البنغال والأخرى لقلب المحيط الهندي.

## مجموعة I2U2: تحالف ولد ليبقى ويتوسع

ختاما، فإن هذا التحالف الرباعي ولد ليبقى ويتوقع أن تكون له تأثيرات كبيرة في الاندماج الاقليمي بين جنوب وغرب آسيا أو حتى الاندماج المحتمل مع منطقة الإندوباسيفيك في نسق تعاوني واسع بين المجموعة وإطار التعاون الاقتصادي للإندوباسيفيك IPEF الذي تشترك الهند في كليهما.

كما أنه سيكون لهذا تأثير كبير على منطقة غرب آسيا عبر مشروعاته الضخمة مثل محور الغذاء الهندي الإماراتي المنتظر، بل وكذلك ينتظر أن تمتد تأثيراته لما بعد غرب آسيا في المحيط الهندي على اعتبار عضوية الهند والإمارات العربية المتحدة في منظمة دول المحيط الهندي (Indian Ocean Rim Association (IORA)) حيث أن العلاقات المميزة للهند والإمارات داخل المنظمة ستعمق من نشاط المجموعة ونطاق تأثيرها من أستراليا وحتى شواطئ شرق أفريقيا.

كما أنه يتوقع أن يتم توسعة مهام مجموعة I2U2 لتشمل الجانب الدفاعي أو بناء نسخة دفاعية منه أو توسعته من الناحية الجغرافية عبر ضم أعضاء جدد من اللاعبين المؤثرين في النطاق الإقليمي مثل مصر والأردن بل وخارج النطاق الإقليمي مثل اليونان وإيطاليا وحتى فرنسا التي تحدثنا عنها آنفا؛ في إطار محاولة لإحياء مشروع (المحور الهندي العربي المتوسطي Indo-Arabic-Mediterranean Corridor) الذي يتناوله خبراء في الاستراتيجية منذ الصيف الماضي ليشكل مسارا استراتيجيا جديدا لتحجيم روسيا واحتواء الصين. وفي هذا الإطار، يكون وجود فرنسا في المشهد أمر طبيعي وغير منبت الصلة من الناحية الاستراتيجية بمجريات الأمور في إطار مجموعة I2U2.

**تنويه:** حقوق النشر والتأليف محفوظة لمركز STRATEGIECS Think Tank ولا يجوز استخدام أي من المواد المنشورة على الموقع الإلكتروني أو إعادة إنتاجها أو نقلها كلياً أو جزئياً بأي صيغة أو وسيلة دون الإشارة إلى مصدرها.

STRATEGIECS®

THINK TANK

@ strategiecs
www.strategiecs.com